



## PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Dostour
DATE:	31-May-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	230,000
TITLE :	EGPC: the 10bn loan will be directed to electricity and
	foreigners' dues
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Abdel Aziz Fathy

## البترول: قرض الر ١٠ مليارات سيوجه إلى الكهرباء ومستحقات الأجانب

كتب عبدالعزيز فتحي

كشف مصدر مستول بالهيئة العامة للبترول أن القرض الذي ستحصل عليه الهيئة والبالغ قيمته ١٠ مليارات جنيه سيتم توجيه جزء منه لسداد مستحقات الشركاء الأجانب المتراكمة، بالإضافة إلى توجيه الجزء الأخر إلى الشركة القابضة للكهرباء نتيجة تراكم مديونيات تخص توريد منتجات بترولية مدعمة، لصالح شركات الكهرباء.

وأضّاف المصدر أن القرض ستقوم بتوفيره ٨ بنوك محلية. مشيرا إلى أن مستحقات الشركاء الأجانب سجلت في ٣١ مارس الماضي مبلغ ٣,٢٨٥ مليار دولار.

وأشار المصدر إلى أن المهندس شريف إسماعيل - وزير البترول والثروة المعدنية - والمهندس طارق الملا - رئيس الهيئة العامة للبترول - يسعيان نحو سداد باقى أقساط مستحقات الشركاء الأجانب قبل نهاية العام الحالى،

ياتى ذلك هي الوقت الذي اجرت فيه الهيئة مناقشات مع عدد من البنوك المحلية والعالمية حول إمكانية الحصول على قرض لسداد جرزه من مستحقات الشركات الأجنبية العاملة هي السوة المصورية وذلك للتعرف على قيمة الفائدة المتوقعة في حالة التوصل



شريف إسماعيل

إلى اتفاق على القرض.

وواجهت هيئة البترول بعض المشاكل في عمليات الاقتراض من البنوك سواء داخليا وخارجيا خلال الثلاث سنوات الماضية، بسبب تجاوزها الحد الأقصى للاقتراض من البنوك الداخلية، وزيادة أسعار الفائدة التي تمرضها البنوك الخارجية.

كان المهندس شريف إسماعيل - وزير البترول والثروة المعدثية - قد صرح بأن قطاع البترول يسعى إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية من أجل ضغ استثمارات جديدة في السوق المحلية من أجل ضغ استثمارات جديدة في السوق المحلية من أشانها أن تساهم في زيادة الإنتاج، لافتا إلى أن أولى الخطوات الشركاء الخخذها القطاع هو الحرص على تسديد باقي مستحقات الشركاء طبح مزيد من أجل طمأنة المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على ضغ مزيد من الاستثمارات. وقال «إسماعيل»، نجحنا في سداد ٥, أمليار في ديسمبر ٢٠١٣، وسددنا أيضا ٤, أمليار دولار في أوائل أكتوبر ٤٠٠٤ و ١, ٢ منيار دولار في دوسمبر ٢٠١٤ على مصر ٢٠١٤ كما أننا في مفاوضات مع شركات النفط العالمية العاملة في مصر لجدولة باقي الديون وإحضاره إلى مستوى الحد الأدنى لاستعادة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري.